

Distr.
GENERAL

A/S-19/27
26 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة
٢٣ - ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧
البند ٨ من جدول الأعمال

الاستعراض والتقييم الشاملان لتنفيذ
جدول أعمال القرن ٢١

رسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧ موجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا
لدى الأمم المتحدة

تشرف جنوب أفريقيا، بصفتها رئيسة للدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي،
بأن تطلب تعميم الإعلان المرفق بصفته وثيقة من وثائق دورة الجمعية العامة الاستثنائية التاسعة عشرة
في إطار البند ٨ من جدول الأعمال.

ويمثل هذا الإعلان، الصادر عن وزراء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الحاضرين في دورة
الجمعية العامة الاستثنائية التاسعة عشرة مساهمة في الاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ جدول أعمال
القرن ٢١، وبخاصة بقدر ما يتعلق هذا بالاثنتي عشرة دولة الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب
الأفريقي.

وتتألف الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من الدول الأعضاء التالية هي أنغولا، بوتسوانا،
وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، وسوازيلند، وليسوتو، وملاوي، وموريشيوس،
وموزامبيق، وناميبيا.

(توقيع) خيبهوسيزي ج. يلي
السفير
الممثل الدائم

المرفق

إعلان صادر عن وزراء الجماعة الإنمائية للجنوب
الأفريقي الحاضرين في دورة الجمعية العامة الاستثنائية
التاسعة عشرة المعقودة في نيويورك في الفترة من
٢٣ إلى ٢٧ حزيران/ يونيو ١٩٩٧

نحن وزراء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الحاضرين في دورة الجمعية العامة الاستثنائية
التاسعة عشرة؛

إذ نشير الى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، في
عام ١٩٩٢،

وإذ نؤكد من جديد على أن للقضاء على الفقر في دولنا الأعضاء وللجهود المبذولة لوقف التدهور
البيئي، أهمية بالغة،

وإذ نشعر بالقلق إزاء تزايد تدهور البيئة العالمية نتيجة لأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة
فضلا عن أنماط الحياة،

وإذ نشعر بالقلق إزاء تلوث الغلاف الجوي وأثره على البيئة العالمية، والموارد الطبيعية، وصحة
الإنسان والدول الجزرية الصغيرة، النامية،

وإذ نسلم بضرورة إدماج التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة في جميع عمليات اتخاذ
القرارات لضمان نوعية حياة أفضل للأجيال في الحاضر والمستقبل،

وإذ نحيط علما بالتقدم المحرز في إطار مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية التي عقدت مؤخرا
لتعزيز التعاون الدولي والوصول إلى توافق في الآراء بشأن التنمية، ومن خلال أحكام اتفاقية التنوع
البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
في البلدان التي تعاني من جفاف خطير و/أو التصحر، ولا سيما في أفريقيا.

وإذ نسلم بالأعمال التي تضطلع بها اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة وفريقها الحكومي الدولي
المعني بالغابات، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية التابع له والآليات المالية الأخرى،

وإذ نسلم بأن الشراكة العالمية والتعاون الدولي من أجل التنمية أمران أساسيان لتحقيق تنمية مستدامة، وبخاصة من خلال تهيئة بيئة اقتصادية دولية أكثر ملاءمة، وبأن نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً فيما بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب أمر أساسي من أجل التنمية المستدامة، وإذ نسلم أيضاً، بأن الوفاء بالالتزام بتحويل موارد مالية كثيرة جديدة وإضافية إلى البلدان النامية لتلبية احتياجات التنمية المستدامة منها لم يتحقق،

وإذ نشعر بالقلق لأنه في حين قبل الجميع مبدأ المسؤوليات المشتركة المتفاوتة عن تدهور البيئة العالمية إلا أن التقدم المحرز بصدد تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها جميع البلدان طوعاً في ريو دي جانيرو مخيب للأمل،

وإذ نسلم بأنه على الرغم من أن المسؤولية عن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ تقع على عاتق الحكومات الوطنية، إلا أن الافتقار إلى الدعم والمساعدة بدرجة كافية من جانب المجتمع الدولي قد تسبب في تعويق جهود البلدان النامية،

وإذ ندرك أن الخسارة في الإنتاجية في أراضينا الجافة، وما أسفرت عنه من فقر وتخلف، لا تزال تؤثر على أفقر الناس في منطقتنا،

وإذ نشعر بالقلق لأن استغلال الموارد البحرية غير المستدام في محيطات البلدان المتقدمة النمو يجبرها على أن تسعى للحصول على حقوق الاستغلال في مياه جنوب المحيط الأطلسي والمحيط الهندي،

وإذ تسلم بأن المياه في الجنوب الأفريقي هي من أكثر المصادر الطبيعية تحديداً.

نعلم بموجب هذا بأننا:

- قررنا أن نكافح للقضاء على الفقر كشرط لا يمكن الاستغناء عنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛
- نصرح بأن القضاء على الفقر الذي يردفه قدر أكبر من المساواة في توزيع الدخل وتنمية الموارد البشرية، لا يزال يشكل تحدياً رئيسياً وبخاصة في دولنا الأعضاء؛
- نعرب عن اعتقادنا بأن من شأن إيجاد حل للاحتياجات الأساسية للفقراء، وبخاصة الأمن الغذائي والاحتياجات من الطاقة، أن يحد من مشاكل من قبيل التصحر، وتدهور الأرض، كما أن من شأنه أن يخفف الضغط على موارد المياه.
- نحث على إيلاء أولوية خاصة للحالة والاحتياجات الخاصة للدول الأعضاء؛

- نعرب عن اعتقادنا بأهمية اتباع سياسات التنمية المستدامة وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة:
- نطلب الى البلدان المتقدمة النمو أن تتصدى بصورة عاجلة لتدهور البيئة الذي تسببه أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة:
- نحث البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزاماتها للحد من انبعاثات غازات الدفيئة فيها كي ما تصل بحلول سنة ٢٠٠٥ إلى مستوى أقل من مستوى عام ١٩٩٠ وعلى أن تتوصل الى اتفاق بشأن وضع صكوك قانونية ملزمة في الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ المقرر انعقادها في كيوتو، اليابان، وعلى أن تساعد الدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذ خطط عملها:
- نؤكد على ضرورة تحليل وزيادة نقل التكنولوجيا والتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب الى إقليمنا ونشدد على ضرورة تعزيز نقل التكنولوجيا والتعاون فيما بين بلدان الجنوب:
- نحث البلدان المتقدمة النمو على أن تقدم موارد مالية إضافية ويمكن التنبؤ بها للوفاء بالتزاماتها بموجب جدول أعمال القرن ٢١ وأن تحقق على الفور هدف ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي بوصفه مساعدة إنمائية رسمية، وأن تكفل أيضا أن تُخصَّص في حدود ذلك الهدف نسبة ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا، ونرحب بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقتنا من القطاعين العام والخاص:
- ونصرح بأن فترة السنوات الخمس التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢ قد أظهرت أنه قد احرز تقدم في بعض المجالات ولكننا نسلم أيضا بأن التنفيذ لا يزال يعد مشكلة كبيرة، وبخاصة في أفريقيا. ونؤكد من جديد على ضرورة تعزيز الموارد وبرامج بناء القدرات من قبل منظومة الأمم المتحدة للمساهمة بفعالية في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١:
- ونؤكد من جديد التزامنا بمكافحة التصحر على الصعد المحلي والوطني والإقليمي، ونحث المجتمع الدولي على أن تولي تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من جفاف خطير و/أو التصحر، ولا سيما في أفريقيا على غرار ما توليه من أهمية وإلحاحية لاتفاقيات الأمم المتحدة التي أبرمت مؤخرا:

- نطلب الى المجتمع الدولي أن يدعم المنطقة فيما يتصل بتطوير وتنفيذ شبكات مستدامة لإدارة المياه لمنفعة الدول الأعضاء؛
- نحث المجتمع الدولي على مساعدة الدول الأعضاء في إدارة أنظمتها الأيكولوجية البحرية وحماية مواردها البحرية ضد الإفراط في الاستغلال؛
- وبصفتنا أعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي نكرس من أجل ذلك التزامنا بإعلان ريو دي جانيرو بشأن البيئة والتنمية وبأحكام جدول أعمال القرن ٢١.
